الضمان الجماعي

كيف ينفّذ

الضمان الجماعي (بفتح الجيم نسبة الى الجماعة) أهم مشروع قررته الجامعة العربية في تاريخ حياتها. وقد تواتر الى الآذان والاذهان انه لولا إصرار جلالة الملك فاروق والحاحه ما اتفق أعضاء الجامعة عليه وقرروه بالاجماع. كما أن الجامعة نفسها لم تنشأ لولا مساعي جلالته، فجلالته هو طاقة (قوة) الجامعة أولاً وآخراً.

ولا نرى مبرراً لتردُّد أي واحد من الوفود في الموافقة على المشروع لأنه من مصلحة كل دولة عربية، إلاّ إذا كان لأحد مصلحة شخصية في رفضه.

واني لأعلم أن لبعض الزعماء أو أكابر الساسة مصالح في خنق هذا المشروع في مهده. واذا لم يكن ثمت ريب في ضرورة المشروع لسلامة الأمم العربية، فأي سعي ضده يعد جناية عظمى.

وبكل أسف ان بين زعماء العرب وكبرائهم خونة لا يتورعون أن يأتوا بالأذى للعرب

وإذا كانت معظم دول أوربا قد ألفت فيما بينها ضماناً جماعيًّا كهذا وانتخبت احدى عشر دولة برلماناً أوربيًا لكي يضمن سلامتها، فالدول العربية السبع أحرى من دول أوربا بأن تؤلف برلماناً يحرص على سلامتها. لأنها جميعاً لا تساوي دولة أوربية في الاستعداد للدفاع عن النفس. والعرب الآن في أشد الحاجة الى التعاون في الدفاع عن أنفسها، ولاسيما في هذا الزمن الذي يضطرب العالم فيه أي اضطراب لأن سلامه مهدد بحرب شعواء قد يكون فيها للعالم الفناء، فالأمم العربية مهددة من الخارج بهذا الخطر العام الهائل، ومن الداخل مهددة بالصهيونية الواقفة بالمرصاد متحينة الفرص للهجوم على البلاد العربية والتوسع على حسابها. وكفى هذا خطراً على العرب وهو خطر على الأبواب

يستوجب تنفيذ مشروع الضمان الجماعي بأسرع ما يستطاع.

وقد علمنا أن الجامعة انتخبت لجنة للبحث في تنفيذ المشروع، وصار الأمر معلقاً بعاتق هذه اللجنة التي أصبحت مسؤولة عن أي ضرر ينجم عن اهمالها. ولظنها الآن في حاجة الى آراء المفكرين في كيفية التنفيذ. ولذلك أرى الفرصة مناسبة عندي للادلاء بآرائي، لأني منذ ظهرت الخيبة علينا في حرب اسرائيل شرعت أكتب في هذا الموضوع فكتبت في الجرائد المختلفة نحو ٩ مقالات فيه. ولدولة فارس بك الخوري عميد سوريا صرحات فيه عن يد بعض مراسلي الصحف.

* * *

المشروع أعظم وأضخم مما يتراءى للجماعة. فهو يشبه من نواح مختلفة الاتحاد الفدرالي على طراز اتحاد اميركا وسويسرا وغيرهما. وإذا لم يكن من هذا الطراز فلا خير فيه.

يجب أن تؤلف من الأمم العربية هيئة عمومية تسمى «هيئة العروبة العليا» ولا بأس أن تسمى «البرلمان العربي العام».

لا تعين الحكومات المندوبين لهذه الهيئة بل يجب أن ينتخب كل شعب من الشعوب العربية مندوبيه بنسبة تعداد نفوسه من كل مليون نسمة مندوب أو مندوبان. فتكون الهيئة مؤلفة من نحو ٣٥ مندوباً أو مضاعف هذا العدد.

والقصد من أن الشعب ينتخب، لا أن الحكومة، تعين ان تكون هذه الهيئة أو هذا البرلمان مستقلا تمام الاستقلال عن الحكومات ولا تكون للحكومات سلطة عليه. ولكن اذا كانت كل حكومة تعين مندوبها فيأتي المندوب الى البرلمان وهو يحمل مطالب دولته الخاصة ويطلب أن يوجه سعيه الى منافعه الشخصية. وفي هذه الحالة لا يكون ممثلاً الأمة العربية برمتها ولا يكترث دائماً بما يقتضيه للضمان الجماعي من التعاون والتعاضد والتناصر، على أن الهيئة العربية العليا يجب ألاّ تفكر إلاّ بمصلحة الجماعة والدفاع عنها. واذا كان كل مندوب خاضعاً لسلطان حكومته لا يبقى للهيئة استقلال ولا حرية. وفي هذه الحالة تتقلص الهيئة ولا تستطيع أن تعمل أمراً اجمالياً نافعاً للجماعة.

وإذا كانت الحكومات مخلصة لهذا الضمان الجماعي تسمح بحرية انتخاب الشعب للبرلمان العربي تحت إشراف لجنة تعينها الحكومة لأول مرة، وبعد ذلك يعينها البرلمان نفسه. ويعطى فيها للمتعلمين فقط حق الانتخاب، وللمثقفين ثقافة عالية أن يرشحوا أنفسهم ولا يعطى حق الترشيح لأصحاب الأملاك أو الأغنياء ذوي النفوذ. ولا يجوز ترشيح الأشخاص الذين عركوا السياسة من أي طبقة.

متى تكوّن هذا البرلمان من الفئات التي أشرت اليها وكان أعضاؤه يعتقدون أنه برلمان حرّ لا سلطان لحكومة عليه، وشعر أنه صاحب الحرية المطلقة، وإن أزمّة مصالح البلاد صارت في يده، وإنه مسؤول عنها انتخب هيئة أركان حرب عليا مختلطة حسبما يتراءى له من غير نظر الى الهيئات العربية المتحالفة ثم يعين قائداً أعلى للجيش.

ومتى تمّ ذلك شرعت أركان الحرب تجنّد من كل أمة عربية عدداً من الجنود بنسبة تعدادها. فاذا جنّدت خمسة بالمئة من كل أمة أمكنها أن تجند نحو مليون ونصف جندي وما هو بالقدر الكثير بالنسبة لسائر الدول. وإذا كانت تركيا مجندة نحو مليون جندي فلا تعجز الأمم العربية أن تقدم للدفاع هذا المليون، وهي أكثر من ضعفي تركيا نفوساً. مع ذلك لا نطلب منها في أول الأمر أن تجند أكثر من ربع مليون، على نية أنها في الأحوال الحرجة تجند أكثر جداً، حتى المليونين أو أكثر.

***

هذا الجيش العظيم يكون تحت سلطة أركان الحرب المطلقة. وليس لأية حكومة عربية أية سلطة عليه البتة. وهيئة الأركان تضعه حيثما تشاء وتحركه كيفما تشاء أو أن تحرك وحداته حسب مقتضى الحال. وحينئذٍ لا يبقى لزوم للجيوش المحلية إلاّ بقدر حاجة البلاد إلى الأمن المحلي.

وهو معلوم أن البرلمان وعليه هذه المهام الجسيمة يحتاج إلى نفقات باهظة. وبالطبع نفقاته تجبى من جميع الدول العربية بنسبة تعداد نفوسها. فلا يتعذر عليه أن يجبي لأول سنة نحو ٤٠ مليون جنيه. أو أقل أو أكثر حسب الاقتضاء. وإذا كانت تركيا تنفق على مليون جندي، وهي لا تعد أكثر من ١٤ مليون نفس، فالأمم العربية لا تعجز عن الانفاق على ربع المليون. وإذا كانت انكلترا وهي لا تعد أكثر من الأمم العربية كثيراً تنفق على الدفاع مليوني جنيه كل يوم في حالة السلم الآن، فلا يتعذر على العرب أن يدفعوا للدفاع عن أنفسهم هذا المبلغ في الشهر لا في اليوم.

وما دامت البلاد العربية كلها مهددة بخطر عاجل فيجب عليها أن تسعى للدفاع عن نفسها. وهو لا يكلف الفرد الواحد أكثر من جنيه واحد في العام.

فإذا تنظم البرلمان العربي الأعلى على هذا النحو لا تعود اسرائيل الملفقة الطاغية المعتدية تجسر أن تقحم خطوة واحدة الى حدود أي دولة عربية بل يمكن أن تحصر ضمن حدودها

وتنكمش دائرتها حتى تختنق فيها . وإذا أطبقت عليها الجيوش العربية من كل ناحية قضت عليها في هجمة واحدة .

ومهما استعدَّ بنو اسرائيل للقاء العرب فلا يستطيعون أن يجندوا العدد الذي يجنده العرب، ولا يجدون في جنديتهم الحماسة التي عند العرب ولا الشجاعة التي للعرب كما هو معلوم، حتى ولو اجتمع كل بني اسرائيل الذين في العالم في فلسطين وهم على قولهم لا يزيدون على ١٥ مليوناً في كل العالم .

* * *

بقي أن دولة اسرائيل تقول إنها تبز العرب في اقتناء السلاح . والسلاح في هذا العصر هو القوة الأولى للحرب . والبرلمان العربي يفهم هذا جيداً ، فلا يغفل عن اقتناء معامل للسلاح تنصبها في كل بلد ويشغلها بكل همة واجتهاد، فيمونّ الجيش بالسلاح من مدافع ثقيلة وخفيفة وقنابل متنوعة وطائرات من كل طراز ودبابات من كل نوع أيضاً وعربات مختلفة بحسب مقتضى الحال .

وأظن هذه المعامل تستطيع في سنة واحدة أن تموّن الجيش تموينا كافياً لشن الهدو في أول جولة حربية .

إذا لم يُنفذ العرب الضمان الجماعي على هذا النحو اجلاً فالصهيونيون لا يمهلونهم إلى أن يستعدوا .

بقي أمر آخر على الضمان الجماعي أن يفعله وهو تنظيم المقاطعة اليهودية بحيث يتعذر على اليهود أن يعيشوا في وسط عالم عربي يحيط بهم من كل جنب . وإذا نظمها البرلمان العربي أمكنه أن ينفذها بما له من قوة عسكرية وسلاح، وله أن يسن قانوناً للمقاطعة صارماً بحيث أن الاخلال بهذا القانون يستوجب العقوبات الصارمة .

يكون البرلمان العربي الأعلى في أول الأمر حربيًّا فقط لأجل الدفاع عن كل دولة أجنبية تغزو دولة عربية . فاذا نجح أمكن حينئذ أن تتخذه الدول العربية كلها أو تجعله اتحاداً فدراليًّا تامًّا كالاتحاد الأميركي وأمثاله وحينئذ تتكوّن الامبراطورية العربية التي هي حلم كل عربي وهذا الاتحاد الفدرالي لا ينقض أنواع الحكم التي لكل دولة وحدها كحكومات ذاتية مستقلة بعضها عن بعض من ملكية أو جمهورية